دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر

الدكتورة قماري نضرة
جامعة عبد الحميد بن باديس - مستغانم.

مقدمة

تلعب منظمات المجتمع المدني دورا محوريا في عملية البناء و التعمير الاجتماعي بل أن هذه الأهمية يجب أن تتعاظم في المستقبل لتفرز متغيرات سياسية و اقتصادية و اجتماعية التي يشهدها العالم ككل و بالتالي فان مساهمة المجتمع المدني في التنمية المستدامة مرهون بمسائل شتى من بينها طبيعة العلاقة التي تربط بين المجتمع المدني و بين الدولة و أيضا ما يتعلق بالمجتمع المدني نفسه[1].

و بالتالي فقط تعددت محددات نجاح المجتمع المدني في التأثير على التنمية المستدامة تبعا لما تتمتع به منظماته من قدرات إدارية و ماسية كبناء الهياكل التنظيمية تنمية روح العمل الجماعي و بين نشاطاته و فعالية مهاراتهم في الاتصالية و قدرتهم على التخطيط الاستراتيجي أو ما يطلق عليه عملية بناء القدرات.

إن المجتمع المدني أكثر قدرة على الوصول إلى القواعد الشعبية و أكثر فاعلية في ملامسة هموم الجماعات المستهدفة و نجاح منظماته مرهون بجدية القائمين عليها و قدرتهم على وضع أهداف و رؤى واضحة قابلة

[1] د.موسى عبد الله داود خبير في شؤون منظمات المجتمع المدني, الموقعm.doud.@joubs.org

لتطبيق و القدرة على الاجتذاب عنصر الشباب الفاعل في تحقيق هذه الأهداف وتعظيم الرغبة في إنشاء تحالفات و ائتلافات لكسب تأييد والدعم.

القسم الأول: دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية المستدامة

إن ما بين أهداف التي يسعى إليها المجتمع المدني من اجل تحقيق تنمية مستدامة هو الرقي بالإنسان اجتماعيا و اقتصاديا و ثقافيا و علميا مع تحسين الظروف البيئية التي يعيش فيه

أولا: دور المجتمع المدني في المجال البيئي.

يعتبر المجال البيئي من المجالات التي يلعب فيها المجتمع المدني دورا مهما في التنمية المستدامة فالبيئة هي التكوين الطبيعي للأرض و ما تحتويه في باطنها و على سطحها من معادن و صخور فاعلة أو خاملة و من مياه جوفية أو سطحية و ما ينمو فيها أو بواسطتها من حياة بشرية و حيوانية و نباتية و بالتالي فان البيئة هي كل ما يحيط بالإنسان و يؤثر على الحياة بصورة مباشرة او غير مباشرة[1].

إن للبيئة علاقة تربطها بالتنمية المستدامة و هذا من خلال الرؤى الجديدة للتنمية المستدامة و لتحقيقها تسعى الدول لتطوير مجتمعاتها, و لا شك أن هذا لا يمكن حدوثه من خلال استراتيجيات التنمية السائدة التي غالبا ما تكون مدمرة للبيئة و نتيجة لما سبق عقدت قمة الأرض عام 1992 أساسا لمناقشة الخطر البيئي الذي يهدد هذا الكوكب و أكدت هذه القمة انه من الضروري أن تسيير التنمية و البيئة جنبا إلى جنب و أن لا تتم البيئة على حساب البيئة, و لا ينبغي في المقابل للبيئة أن تكون عائقا في السعي المشروع إلى تحقيق التنمية , فالبيئة هي مخزون الموارد الطبيعية التي يستخدمها الأفراد لزيادة رفاهيته, مما يجعل التنمية المستدامة تقلل من

[1] محمد الصبير, السياحة و البيئة, دار الفكر الجماي ,مصر,2007,ص7-8

الخسائر البيئية دون وضع معوقات أمام البشرية لتحسين أوضاعها الاقتصادية و الاجتماعية[1]

وبالتالي لقد لعب المجتمع المدني دورا مهما في حماية البيئة من اجل تحقيق التنمية المستدامة في العديد من المؤتمرات و الاتفاقيات, و قد برز دور هذه التنظيمات من خلال:

1.مؤتمر ستوكهولم 1972

حيث جاء في هذا المؤتمر أول بروز لجمعيات في حماية البيئة حيث جاء فيه أن دول العالم بإمكانها تحقيق نمو اقتصادي أو تحسين نوعية البيئة, وان الإنسان حق أساسي في الحرية و المساواة وفي ظروف معيشية مرضية في ظل بيئة تتيح له العيش في كرامة ورفاهية وعليه واجب صريح في حماية البيئة و تحسينها لصالح الأجيال الحاضرة و المستقبلية[2]

2: مؤتمر ريودي جانيرو 1992:

جاء في مضمون هذا المؤتمر على ضرورة حماية البيئة و إشراك المجتمع المدني و قد نص المبدأ الأول منه: يحتل البشر مركز الاهتمامات المتعلقة بالتنمية المستدامة و لهم الحق في حياة سليمة و منتجة في انسجام مع الطبيعة إلى جانب هذا اعتماد اتفاقيتين دوليتين الأولى اتفاقية الأمم المتحدة بشان تغيير المناخ و اتفاقية التنوع البيولوجي و كذلك الحفاظ على الموارد و طريقة إدارتها و تشمل حماية الغلاف الجوي للأرض و إدارة الأراضي و الغابات ...الخ.

---

[1] مريم احمد مصطفى و احسان حفظي, قضايا التنمية في الدول النامية, دار المعرفة الجماعية للطبع و النشر و التوزيع, الاسكندرية,2005,ص212.

[2] احمد ابو زيد الرسول التنمية المتواصلة, الابعاد و المنهج, مكتبة بستان المعرفة للطلبة, الاسكندرية 2007,ص30

ثانيا: دور المجتمع المدني في المجال الاجتماعي:

يلعب المجتمع المدني دورا فعالا في المجال الاجتماعي و قد برز من خلال توفير المن والسلام من خلال إيجاد بيئة ملائمة بما في ذلك إنهاء الاحتلال و نبذ التهديد بالعدوان وكذلك له دور في مجال تحسين مستوى السكن و الصحة و تحسين ظروف العيش من خلال تعزيز و تطوير سياسات سكانية متكاملة و الارتقاء بالخدمات الصحية الأولية وتدعيم برامج التوعية للنهوض بتنظيم الأسرة و رعاية الطفولة و الأمومة والقضاء على ظاهرة الفقر و التهميش الاجتماعي و هذا من خلال[1]

- تدعيم التعليم للجميع كالأطفال, أصحاب الريف, المتسربين من التعليم و هذا لزيادة المستوى التعليم في الدراسة مثل لجنة بنغلاديش لتطوير الريف التي قامت بتقديم برنامجا تعليميا شاملا للجميع

- ضمان الصحة و مكافحة الأمراض المتنقلة: و هذا من خلال الملتقيات و الأيام التحسيسية التي تقوم بها الجمعيات و هذا لتحسيس توعية لجميع أطفال كبار نساء ورجال, حيث قامت هذه الجمعيات بتوعية خاصة للنساء الحوامل وكيفية حماية الطفل و تنظيم النسل و الوقاية من الأمراض المعدية[2].

- ضمان العدالة بين الجنسين: نظرا للتحولات المختلفة في نمط الحياة أصبح الهدف الأساسي للجمعيات هو تحقيق العدالة الفعلية بين الجنسين و هذا من خلال النهوض بنشاط المرأة الدفاع عن حقها المسلوب

1-doc.www.ammd.org/nweslatter/september/13 نشرة الشبكة12: تعليق دول قمة الأمم المتحدة و التقدم في تحقيق اهداف الألفية للتنمية, ثم تصفح الموقع يوم 13 افريل 2014.

ابراهيم ملاوي, أهمية المجتمع المدني في التنمية, مجلة جامعة دمشق للعلوم لاقتصادية و القانونية المجلد 24,العدد الثاني,2008,ص259[2]

و هذا ما حدث في رواندا بعد المذبحة الجماعية عام1994 بإنشاء تحالفات فاعلة عبر المجتمع المدني و البرلمان و الحكومة للضغط باتجاه المساواة

ثالثا: دور المجتمع المدني في المجال الاقتصادي:

يمكن دور المجتمع المدني في المجال الاقتصادي في دفع الشركات بشكليها الخاصة و العامة على تحمل المسؤولية الاجتماعية عند سعيها لتحقيق أرباحها و بالتالي فان المسؤولية الاجتماعية هي أن أعمال المؤسسات يجب أن تلتزم بأداء نشاطاتها بحيث تتوافق مع أهداف وقيم المجتمع. و للمسؤولية الاجتماعية علاقة وطيدة بالتنمية المستدامة فهي تدخل ضمن أبعادها الثلاثة البيئي و الاقتصادي و الاجتماعي , فمن خلال تحمل الشركات لمسؤولياتهم تستطيع أن تخرج من نفق الخطر و تحقيق أرباحها و مصالحها و تعود بالفائدة على كل المجتمع أفراد اقتصاديا و اجتماعيا[1].

و بالتالي فان المجتمع المدني دور مهم في تعزيز المسؤولية الاجتماعية للشركات و هي دفع السياسات الاقتصادية باتجاه تحقيق التوازن في العائد بين المشروع الاقتصادي و حماية البيئة من التلوث و كذلك له دور مهم و هو يعد كرقيب و مشارك أساسي في تفعيل مبادئ المسؤولية الاجتماعية للمشروع الاقتصادي, و كذلك حولت المجتمع المدني سلطة الرقابة والمراجعة و المحاسبة لها.

و من خلال ما سبق يمكن القول أن للمجتمع المدني القدرة والإمكانية على تحسين أوضاع المجتمع في مختلف الميادين و بالتالي ففعالية الدور الذي تقوم به تنظيمات المجتمع المدني مرهونة بمساندة الدولة لها وكذلك من

[1] إبراهيم حسن توفيق, نظم السياسية العربية الاتجاهات الحديثة في دراستها, مركز أبحاث الوحدة العربية بيروت 2005صص 44.43.

خلال توفير الأطراف القانونية و المؤسسية الملائمة, و توحيد المناخ السياسي و الاقتصادي المناسب, فهمه تحقيق التنمية المستدامة صعبة و معقدة تتطلب تضافر جهود الدولة و القطاع الخاص و المجتمع المدني.

القسم الثاني: إسهامات المجتمع المدني في تحقيق التنمية المستدامة:

تساهم الحركة الجمعوية في الجزائر بالشكل أساسي في بلورة نموذج غير رسمي في المجتمع المدني الذي أضحى يحتل موقعا مهما ليس على المشهد السياسي في الجزائر فحسب, بل تجاوز دوره في المستويات الأخرى خصوصا الاجتماعية و الثقافية[1] و التنموية و تدخل كشريك هام و فعال في عملية البناء و التطوير و هذا ما سنتناوله من خلال مختلف الإسهامات التي تقدمه الجمعيات الوطنية في دعم عجلة التنمية وذلك في القطاعات الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية.

أولا: المساهمة الاجتماعية

يعرف الوضع الاجتماعي في الجزائر حالة من الانتعاش والتحسن في السنوات الأخيرة الماضية و ذلك راجع إلى المجهودات الكبيرة التي تقوم بها بعض الجمعيات الوطنية في هذا الإطار, حيث يلاحظ بروز مكثف للنشاطات الاجتماعية كمحاربة الفقر و الأمية والأمراض المتنقلة و الاعتناء بمختلف الفئات المحتاجة للعون بالإضافة إلى النشطة المتعلقة بالتوعية والتحسيس من المخاطر التي تستهدف المواطنين, حيث تسعى هذه المنظماتإلى مساعدة الفقراء و المحتاجين و المسنين من خلال تقديم المساعدات التي تتمثل في الأساسب الأطعمة والألبسة و الأغطية لهذه الفئة و من ابرز هذه التنظيمات

[1] عبد الرحمان برقوق, و صونيا العيدي, المجتمع المدني و التحول الديمقراطي في الجزئر, الملتقى الوطني الاول حول التحول الديمقراطي في الجزائر, جامعة محمد خيتر بسكرة, الجزائر, 11 ديسمبر 2004.

التي تعني بهذا الجانب نجد: الهلال الأحمر الجزائري, المنظمة الوطنية ناشطة[1].

إلى جانب هذا هناك حرية التعبير و التجمع حيث تسمح لهذه المنظمات في الجزائر بتوفير حرية التعبير للمواطن و تحقيق مطالب و الجماهير تحت ضغط كبير أو بصوت مسموع باعتبار أن الشخص منفرد لا يمثل صوته أهمية أو قوة في مواجهة سلطة قوية, وبالتالي تعتبر تنظيمات المجتمع المدني في الجزائر وسيلة تخدم الفقراء و المستضعفين و تعد بمنزلة أداة من الأدوات التي يمكن بها تقوية أصواتهم.

محاربة الأمراض المزمنة كالسكري و السرطان عبر توعية المرض لتوجيههم و إعطاء و توزيع الدواء على المحتاج منهم كما أن نشاطاتهم يجمع بين العمل الميداني و التحسيس النظري, و جمعا مع نشاطهم الصحي يهتمون بالبيئة كون المحيط البيئي مهم في صحة الإنسان.

التعددية و التسامح, إن للأفراد و الجماعات في المجتمع الجزائري اهتمامات مختلفة ومتنوعة و متباينة رغم الفوارق القائمة بينهم حسب العرق أو الجنس أو اللغة أو الدين و غيرها, لذلك فان وجود منظمات المجتمع المدني يسمح لهم بممارسة حقوقهم بطريقة قانونية ومشروعة, و هذا يدعم التسامح يساند التعددية سواء داخل المجتمع نفسه أو بين المؤسسات الدولية و زيادة التواصل مع طبقات المجتمع عن طريق التبرعات المالية.

الاستقرار الاجتماعي و سيادة القانون أي يوفر الهدوء العام و الابتعاد عن المشاكل و الفوضى داخل المجتمع.

---

[1] بوسنة محمود, اسهامات الحركة الجمعوية في الجزائر, مجلة المستقبل العربي, العدد380 , ديسمبر 2008, ص19

ثانيا:المساهمة الاقتصادية:

إن المساهمة المجتمع المدني في التنمية المستدامة يشهد زخما و تطورا ملحوظا, حيث نجد الدور الكبير للاتحادات و النقابات العمالية الخاصة بمختلف الأنشطة الاقتصادية لها دور بارز و مهم في دفع عجلة التنمية كون أعضاءها هم المحرك الأساسي لها و على هذا الأساس لا يمكن لأي سلطة إغفال و تجاهل هذا الدور, لذا نجد أن العديد من البرامج التنموية التي تخططها المؤسسات الحكومية تستعين بآراء و توجيهات من هذه الاتحادات المشاركة فيها[1]

المشاركة في المشاريع التنموية الشاملة و ذلك عبر العديد من الأشغال المشتركة من الهيئات الحكومية و مؤسسات المجتمع المدني, و هذا من خلال المشاركة في برامج تهيئة الأحياء السكنية داخل المدن و تعاون المواطنين مع المقاولين في تركيب و تهيئة الشوارع و المدن

كما هناك أنشطة إنتاجية تقوم بها بعض الجمعيات النسوية كتعليم النساء و رعايتهم و نفع المجتمع بمنتجات فن الخياطة و الطرز و كذلك إنتاج الملابس التقليدية للرجال و قيام السلطات الحكومية بالدعم المادي و المعنوي و كذلك تنظيم معرض خاص لهذه المنظمات من اجل تسويق منتجاتها.

تعد الكثير من أعمال الخيرية التي تؤدي إلى تقديم إعانات مباشرة أو غير مباشرة للفقراء كالزكاة و الصدقات مثلا بمنزلة عملية لإعادة توزيع الدخل توزيع الثروة لكي يسعى الفرد إلى تعظيم عوائد أمواله من ناصبه, حيث أن التشغيل هذه الأموال يعني زيادة حجم الاستثمار داخل الاقتصاد,

[1] بوسنة محمود, إسهامات الحركة الجمعوية في الجزائر, مرجع السابق,ص20

مما يدفع بعجلة النمو الاقتصادي للأمام و يعمل على استحداث فرص عمل جديدة.

إن إعادة توزيع الدخل من الأغنياء للفقراء يزيد من الرفاهية الاجتماعية ككل, حيث أن المنفعة الجدية للدينار المتبرع من قبل الشخص الغني و الذي يتم إنفاقه من قبل الشخص الفقير يزيد كثير عن المنفعة الحدية للدينار فيمال انفق من الشخص الغني.

ثالثا: المساهمة البيئية

زيادة على ذلك زادت اهتمامات المجتمع المدني في المجال البيئي دور في التنمية المستدامة للحفاظ على البيئة و رعايتها, و هذا من خلال القيام بحملات تحسيسية في المؤسسات التربوية و تنظيم خرجات علمية لزيارة بعض المؤسسات الاقتصادية العمومية و الخاصة و توعيتهم بضرورة المحافظة على البيئة عند القيام بنشاطاتهم, و من ابرز التنظيمات التي تقوم بهذا الدور هناك جمعية مبادرة البيئة[1] إلى جانب هذا تقديم مساعدات و إعانات للمرضى.

تبنى برامج محددة للحفاظ على البيئة و حمايتها من التلوث و توعية المواطنين بأهمية البيئة و كيفية المحافظة عليها و حمايتها, فضلا عن برامج النظافة و التشجير و تدوير المخلفات, مثل جمعية الشباب, جمعية حماية البيئة, جمعية حماية البيئة و التنمية المستدامة.

إلى جانب ذلك تسعى هذه المنظمات البيئية في الجزائر إلى تنظيم حفلات وطنية و دولية تعني بالحفاظ على البيئة من خلال نشر الوعي البيئي

[1] احمد ابراهيم ملاوي, اهمية المجتمع المدني في التنمية, مجلة جامعة دمشق للعلوم القتصادية و القانونية المجلد 24,العددالثاني,2008,ص259

و تحسيس بأهمية تحسين الوسط البيئي إلى تنظيم ندوات وأيام دراسية و ملتقيات وطنية في هذا المجال.

رابعا: المساهمة السياسية:

بالرغم من أن المؤسسات المجتمع المدني لا تسعى للوصول إلى السلطة فإنها تقوم بدور سياسي بارز, يتمثل في تنمية الثقافة السياسية من خلال حب الوطن و التضحية من اجله, وغرس قيم المشاركة بما يدعم قيم التحول الديمقراطي فضلا عن قيامها بدور أساسي في تربية المواطنين و تدريبهم عمليا و اكتسابهم خبرة الممارسة الديمقراطية,كما تسهم أساسا إلى تطوير الثقافة الشعبية لدى الناس و الارتقاء بهم إلى الوعي السياسي, حيث تسعى المنظمات الوطنية إلى دفع الناس إلى المشاركة في صناعة القرار السياسي و التأثير على السياسة العامة.[1]

حيث لم يتوقف دور المنتظمات المجتمع المدنيين عند هذا الحد, بل تواصل و تطور إلى حد إحداث التنشئة السياسية وتحفيز المواطنين على المشاركة في الانتخابات و الاستفتاءات, و قد تجلى هذا الدور في استفتاء المصالحة الوطنية بحيث سجلت حضورا واسعا و تسجيل نشاط كبير في هذا الصدد, و من خلال دعم المشروع لرئيس الجمهورية.

إلى جانب هذا لمنظمات المجتمع المدني دور كبير في تحقيق الديمقراطية و هذا عن طريق تشكيل جماعات ضغط لها و القدرة على كسب تأييد السلطة الحاكمة و بناء النظام الديمقراطي.[2]

---

[1] عبد النور ناجي, دور المنظمات المجتمع المدني في تحقيق الحكم الراشد في الجزائر, مجلة الأداب و العلوم الاجتماعية جامعة سطيف, عدد05, 2007 , ص159

[2] يحي وناس, المجتمع المدني و حماية البيئة, دور الجمعيات و المنظمات الحكومية و النقابات, دار الغرب للنشر و التوزيع, وهران,2003,ص95

الخاتمة:

إن موضوع المجتمع المدني و التنمية المستدامة يعبر عن نشأة علاقة جديدة و حديثة بدأت تظهر معالمها في ثمانيات القرن العشرين من خلال استعمالها القوى الليبرالية لتسويق ايديولجيتها كنقيض أفضل من التسيير الاشتراكي القائم على التعاونيات.

رغم من أن السياسات الدولية تتجه نحو تعزيز و تكريس دور المجتمع المدني في التنمية المستدامة من خلال إشراكه في الجوانب الاجتماعية و الثقافية إلا أن دوره بقي هامشي في المسائل السياسية و الاقتصادية إذ و رغم التحولات التي عرفتها الجزائر منذ عشرين سنة لا يزال دور المجتمع المدني ناقصا و فاضحا من خلال استحقاقات السياسية أو برامج التعبئة الجماهيرية أو في عملية التنمية و هذا لفقدان التخطيط المستوعب في عملية التطور الاجتماعي و الاقتصادي

و عليه نلاحظ آن معظم منظمات المجتمع المدني تساهم في عملية بشكل محدود بمعنى أخر أن دورها في عملية التنمية عادة ما يكون شكليا أو ملموس و يفتقر إلى الفعالية و الكفاءة, عكس المنظمات في الدول المتقدمة و هذا راجع إلى:

- عدم تكريس الشفافية و الديمقراطية داخل منظمات المجتمع المدني
- عدم توفر بيئة ملائمة لمنظمات المجتمع المدني
- نقص الموارد المتاحة لمنظمات المجتمع المدني من خلال الدعم المالي مثلا

- ظهور فجوة بين القطاعات الثلاث {الدولة, المجتمع المدني, القطاع الخاص} و نقص الوعي الشامل لديها.

وعليه سيتم تقديم مجموعة من الاقتراحات:

من اجل تفعيل دور المجتمع المدني في التنمية المستدامة في دول العالم عامة و في الجزائر خاصة:

- الاعتراف للمجتمع المدني كقوة هامة و كشريك للدولة...
- تقوية الشراكة بين القطاعات الثلاث...
- العمل على تفعيل النظام الديمقراطي و اقتصاد السوق
- القضاء على مبدأ المفاضلة بين منظمات المجتمع المدني و الدولة و كذلك القضاء على منظمات التي تعمل لصالح المصلحة الشخصية و ليس المصلحة العامة